

Distr.
GENERAL

A/54/470
15 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/53/1028) عن الموظفين المقدمين من الحكومات دون مقابل، وعن تنفيذ مرحلة الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية. وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، اجتمعت بممثلي الأمين العام، الذين زودوها بمعلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام (A/53/1028) يتضمن عددا من نواحي النقص فيما يتعلق بضرورة الامتثال لأحكام الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقديم تقارير أكثر دقة وشمولا وكاملا وتكاملا. وكان ينبغي تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن الموظفين الـ ٣٠٠ المقدمين دون مقابل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المشار إليهم في الفقرة ٧ من التقرير. وفي رأي اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي أن تقدم معلومات، منذ البداية، عن الإجراء الخاص باختيار الموظفين المقدمين دون مقابل، ومشاركة مكتب إدارة الموارد البشرية (الذي يتولى المسؤولية الأولية) في هذه العملية، وقائمة الدول الأعضاء التي دعيت إلى تقديم هؤلاء الموظفين، وتواريخ الطلبات المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن النشر الفعلي للموظفين المقدمين دون مقابل، والمهام التي تم أداءها، ومدة خدمة كل موظف مقدم دون مقابل وممارسته المحددة. وقد زودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، ببعض المعلومات الإضافية عن هذه المسألة. ولدى استفسار اللجنة الاستشارية عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص المرسل إليهم، قدم الأمين العام المساعد لمكتب إدارة الموارد البشرية الإيضاحات التالية:

"يسرني أن أؤكد أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أكدت، وفقا لإجراء قبول الموظفين المقدمين دون مقابل، أنه تم الاتصال بجميع الدول الأعضاء من خلال بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. ولم تتصل المحكمة بشرطة هونغ كونغ، غير أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

(الإنتربول) في ليون تطوعت بتحديد قوات الشرطة التي لديها قدرات على تحديد هوية ضحايا الكوارث، والاتصال بتلك القوات. وكان من ضمن وكالات الشرطة هذه شرطة هونغ كونغ، الصين. ويجدر بالذكر أن نسخة الرسالة الواردة من شرطة هونغ كونغ تبين أن تلك الرسالة موجهة إلى الإنتربول وليس المحكمة. وفي وقت لاحق، أدرجت المحكمة هونغ كونغ عن طريق الخطأ في قائمة الدول. ونأسف لهذا الخطأ".

٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية في بداية الأمر بأن العدد الكلي للموظفين المقدمين دون مقابل والذين تستخدمهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان ٣٢٥. وفي وقت لاحق، أوضحت الأمانة العامة بأن عدد الموظفين المقدمين دون مقابل لم يتجاوز في أي وقت، كما أفادت المحكمة، الـ ٣٠٠ موظف الذين حددهم الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره، وأن العدد الكلي للموظفين المقدمين دون مقابل (٣٢٥) يرجع إلى أن الأفرقة القضائية تعمل على أساس التناوب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنت بعض الدول الأعضاء من تقديم أفرقة لفترات زمنية قصيرة نسبياً (أسبوعان، على سبيل المثال).

٤ - وتطلب اللجنة الاستشارية أن تتوخى جميع المقترحات المقبلة للأمين العام بشأن الموظفين المقدمين دون مقابل والتنفيذ اللاحق للولايات التشريعية الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأن تتقيد تماماً بسياسات المنظمة وإجراءاتها ونظمها ذات الصلة. وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى وضع نظام فعال للرصد في مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بتفويض السلطات بالنسبة للموظفين المقدمين دون مقابل في المكاتب التي تقع خارج المقر. وفي ذلك الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق ما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام من أن المعلومات المتعلقة بالحالة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم تكن متاحة في وقت إعداد تقريره.

٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام (A/53/1028).
